الرقابة المالية على الميزانية العامة و أثرها على كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية

محمد مرزوق معيض الغامدي

طالب دكتوراه، الفلسفة في الإدارة العامة
مسار إدارة المالية العامة
قسم الإدارة العامة
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود بالرياض
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة معرفة مدى تأثير الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق العام في المملكة، لضبط الفساد والحد من هدر المال العام وتعزيز الشفافية، والوقوف على مدى كفاءة التشريعات والأجهزة الرقابة المالية الحالية وما تضمنته من إجراءات، لمعرفة مدى تجاوبها وكفاءتها وبيان أثرها على تنويع مصادر الدخل وخفض البطالة وكذلك أثرها في معدل النمو الاقتصادي من خلال تحليل ودراسة التقارير والمؤشرات الدولية والمحلية فيما يخص الرقابة المالية. واستعراض أهم التجارب الدولية المتميزة في عملية الرقابة المالية وكيفية الاستفادة منها لتعزيز كفاءة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في المملكة. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن مدى كفاءة الرقابة المالية الحالية على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية، وبيان أثرها على كفاءة الإنفاق استرشاداً بثلاثة مؤشرات هامة تتمثل في معدل النمو ومعدل البطالة وتنويع مصادر الدخل وذلك من خلال استعراض وتحليل التقارير والمؤشرات الدولية والمحلية وذلك خلال الفترة التي يغطيها مؤشر الميزانية المفتوحة في المملكة ابتداءً من عام 2008 إلى عام 2020 والتنبؤ بالسنوات التي لم يصدر خلالها التقرير بالاعتماد على أرقام أخر سنة معلنة خلال هذه الفترة. وخصلت الدراسة إلى ضرورة استقلال أجهزة الرقابة المالية مالياً وإدارياً، ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بمهامها، وجعل جميع المستويات الإدارية في موضع المساءلة مع ضرورة التحديث المستمر للتشريعات والقوانين الخاصة بالرقابة المالية في المملكة وتفعيل ما تم استحداثه مؤخراً من أنظمة، والعمل على تكامل الأجهزة الرقابية، بالإضافة إلى أهمية ممارسة رقابة وقائية قبل إعداد الموازنة لتجنب أزمات عجز الميزانية وحفاظاً على المال العام. ويرى الباحث من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج أنه ما تزال هناك إجراءات وأدوات يجب على الدولة أخذها بعين الاعتبار لمواصلة الإصلاح الإداري والمالي للميزانية ومواكبة التطورات الاقتصادية وتحسين كفاءة الأجهزة الرقابية لتحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الرقابة المالية، المساءلة، كفائة الإنفاق، الميزانية العامة.*

المقدمة

تحظى الرقابة المالية باهتمام دولي خاصةً مع زيادة حجم نفقات الدول وضرورة تخصيص موارد الدول لأولويات التنمية في المجتمع، حيث إن وجود جهاز رقابي كفء على النشاطات الاقتصادية هو أمر ضروري للوقاية من الوقوع في مشاكل اقتصادية في المستقبل وخاصة في حالات وجود عجز في الميزانيات العامة. ولقد أكد علماء المالية والاقتصاد في هذا الإطار على أن الرقابة تمثل ضوابط لمنع التجاوزات والإسراف وهدر المال العام، كما أنها أداة لتنفيذ السياسات العامة وتمكين السلطة التشريعية من مراقبة السلطة التنفيذية في إقرار و تنفيذ الموازنة العامة.

* تم استلام البحث في مارس 2023، وقبل للنشر في مايو 2023، وسيتم نشره في ديسمبر 2026.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2026، ص ص 1- 22، (معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2023.201343.1416

وتستند أساليب المساءلة المالية إلى المعايير الدولية المشتركة من خلال أجهزة وهيئات عالمية كالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي)، حيث تضع المنظمة قواعد ومعايير الرقابة المالية لدعم الأجهزة المشرفة على عمليات الرقابة وإدارة نفقات الدولة. من جهة أخرى الرقابة المالية تساعد الحكومات في إجراء تحسينات في الممارسات وأداء المالية العامة وكفاءة الإنفاق، وفي الدول المتقدمة تستخدم مؤشرات مشتركة والتي تقوم بتحليل وقياس أداء الإدارة المالية في عملية الموازنة العامة والتي تشمل مصداقية الموازنة، الشمولية والشفافية، التنبؤ والتحكم في تنفيذ الموازنة العامة، المحاسبة والإبلاغ والمراجعة.

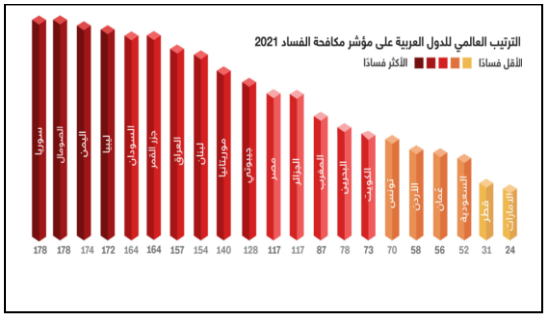

المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية 2021

الشكل رقم 1 مؤشر مكافحة الفساد

أصبح من الضروري وضع أنظمة للرقابة المالية ذات كفاءة وفاعلية لضمان الموثوقية والامتثال للقوانين والسياسات المالية للدول، لمنع الاحتيال والكشف عن الفساد. ولقد أحرزت دول الشرق الأوسط تقدماً في السنوات الماضية حيث تم تعزيز الجهود في مكافحة الفساد المالي (الشكل1-)، من خلال القيام ببعض الإصلاحات التشريعية وكذلك المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعلى الرغم من ذلك ما زال هناك مطالب بتعزيز كفاءة الرقابة المالية على مستوى القطاع الحكومي بالإضافة إلى تحسين ضوابط النزاهة واستقلالية أجهزة الرقابة وتعزيز المساءلة الفاعلة. كما تعد المراجعة الداخلية والخارجية على الميزانية العامة عنصرا هاماً للأداء الكفء والمراقبة الموجهة نحو تحقيق النتائج.

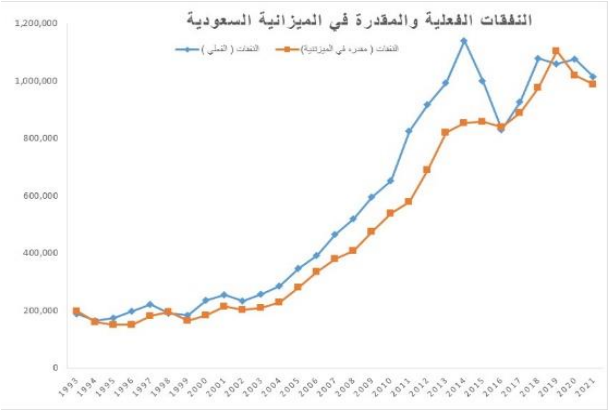

المصدر: البنك المركزي السعودي

الشكل رقم 2 إجمالي النفقات في المملكة العربية السعودية (مليون ريال)

ويعتبر الإصلاح المالي والميزانية العامة في المملكة العربية السعودية من أولويّات الحكومة وفي هذا الإطار أخذت الرقابة المالية على الموازنة العامة اهتماماً كبيراً حيث تضمنت رؤية المملكة 2030 على مبادرات لتطوير إجراءات وأجهزة الرقابة المالية لمواكبة مشاريع التحول الوطني وحماية المال العام من سوء الاستخدام، ولعل إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى عام 2018 من الخطوات المحورية التي تعكس هذه الأهمية، كما أكدت المملكة في السنوات الأخيرة على إعادة النظر في فعالية الأنظمة الرقابية وضوابطها وضرورة الإطلاع على أفضل الممارسات والتجارب الدولية لاستحداث الأجهزة الرقابية. كما تضمنت الميزانية العامة في السنوات الأخيرة على مبادرات تحقيق رؤية المملكة 2030 والتي من شأنها الانتقال بالمملكة لأحدث الأساليب للرقابة المالية، الإنفاق الحكومي كما في الشكل -2.

ولقد تم اختيار هذا الموضوع نظراً لما تشهده المملكة من تحول وطني في كافة المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية يحتم إعادة النظر في الأدوات والوسائل اللازمة لتوجيه هذا التحول، والإنفاق الكبير للدولة على المشاريع في كافة القطاعات يتطلب أن يواكبه إجراءات رقابية تحمي المال العام وتدعم الأدوات التي تضمن كفاءة الإنفاق، هذا بالإضافة للحاجة إلى تحليل أسباب تراجع ترتيب المملكة في المعايير الدولية للرقابة المالية وعدم وجود إطار نظري يقيس مدى كفاءة الرقابة المالية، وأثرها في كفاءة الإنفاق. ولعدم تناول الموضوع بشكل مباشر وكاف في الدراسات السابقة، وعلى وجه الخصوص في المملكة، مع التركيز على تطوير عملية الميزانية العامة كأحد الركائز بل تعتبر الركيزة الأهم لتوجيه عملية التحول. وفي هذا السياق ينبغي الوقوف على أبرز التطورات التي طرأت في مجال الرقابة المالية في المملكة ومدى مواكبتها لأحدث الممارسات في كفاءة الانفاق وتنفيذ الميزانية العامة، بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

الإطار النظري

تولي الدول أهمية لحسن إدارة واستخدام مواردها المختلفة، وإحكام الرقابة عليها من خلال سنّ القوانين والأنظمة التي تكفل حماية هذه الأموال والممتلكات واستخدامها وفق أساليب اقتصادية رشيدة. ومن القضايا الهامة في مجال المالية

العامة هي طبيعة العلاقة بين الرقابة وكفاءة الإنفاق، ودور الرقابة المالية في تحقيق التنمية اقتصاديا واجتماعيا، لما لها من تأثير بالغ خاصة في البلدان النامية حيث يلعب عنصر كفاءة الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في اقتصاديات هذه الدول. وتتجه النفقات العامة لزيادة مضطردة في جميع دول العالم وشكلت ظاهر عامة، ومن أشهر المحللين لهذه الظاهرة العالم الألماني أدولف فاجنر، الذي اعتبرها قانوناً اقتصادياً يعرف بقانون تزايد النفقات العامة (أو قانون فاجنر). وكما هو الحال في أغلب دول العالم فقد شهد حجم الإنفاق في المملكة تزايداً مضطرداً يعود سببه لتلبية أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية، والتي من أهمها حالياً برنامج التحول الوطني وما اشتمل عليه من عدة برامج ومبادرات ومشاريع منبثقة من رؤية المملكة 2030. ومن هنا تبرز أهمية الرقابة والمساءلة كاستراتيجية وطنية تنسجم مع توجهات الحكومة في تطوير الأداء في القطاع العام وإصلاح القطاع المالي وتحسين مستواه، لذلك فلا بد من إحكام الرقابة على استخدام المال العام وتفعيل أنظمة الضبط الداخلي من أجل ضمان الالتزام بمستويات الأداء المخططة لتحقيق المستهدفات الوطنية.

تمثل رؤية المملكة 2030 خطة استراتيجية لتعزيز كفاءة وفاعلية اقتصاد الدولة من خلال التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية، مما يستدعي تحسين الرقابة المالية لأن عدم وجود جودة عالية في النظام الرقابي المالي يمكن أن يعيق تحقيق المستهدفات الطموحة. وفي هذا الشأن تطرقت عدة دراسات للعلاقة بين الإنفاق العام وتأثيره على النمو حيث يزداد دور الإنفاق في الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت دراسة آل الشيخ (2002) أن هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث تم التوصل إلى أن العجز في الميزانية العامة له نتيجة سلبية على النمو الاقتصادي، ويأتي دور تطوير الرقابة للدولة في هذا الشأن كأداة تسمح بشروع وتنفيذ آلية تخصيص موارد الدولة وإدارة نفقاتها بكفاءة عالية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد.

نشأة وتطور الرقابة

ترجع نشأة الرقابة إلى نشأة الدولة وقد تطورت باتساع ملكية وإنفاق المال العام وازدياد حجم المال، حيث تطورت الرقابة عبر الحضارات الإنسانية عبر الزمن، بداية من الرقابة التقليدية التي تركز أساسا على مدى التزام الدولة بالنظم والقوانين بهدف الحد من الأخطار المرتقبة إلى الرقابة التي تضم الفاعلية والكفاءة. ازداد التوسع في الرقابة بعد تأسيس المنظمات الدولية التي تسهر على تطبيق الرقابة والعناية بالمال العام، من خلال التعاون بين الدول ومنظمات دولية، ومن أهم هذه المنظمات المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (أنتوساي ANTOSAI)، وهي منظمة تضم عدة دول أعضاء بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية والمؤسسات المهنية، وقد حصلت الإنتوساي على إجماع دولي بأن تكون بمثابة تنظيم دولي يهتم بوضع العمل الرقابي في مختلف الدول حيث تلعب دوراً مهما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورقابة المالية. (صفاء وآخرون، 2018). وتعد الرقابة الفعّالة على كفاءة الإنفاق شرط أساسي لإدارة المال العام بطريقة جيدة، وفي حال كانت الرقابة لا تتمتع بالكفاءة والفعالية في السيطرة على النفقات أثناء التنفيذ، فهذا يعني أنها تفتقر إلى ضوابط السيطرة على الإنفاق العام والذي قد يشكل تهديدا للاستقرار الاقتصادي للحكومة والانضباط المالي وحماية المال العام، ويدعو لشك الجمهور في نزاهة وشفافية نظام الرقابة المالية وإشراف الحكومة على الموارد العامة للمجتمع. (عبد القادر وآخرون، 2016).

تم وضع أول ميزانية رسمية في المملكة العربية السعودية في عام 1948، حيث كانت الميزانية العامة تتمثل في تقديرات تقريبية للإيرادات والنفقات فقط وفي عام 1954 قامت وزارة المالية بتوسيع نطاق الإشراف والتدقيق، حيث يجب أن يتم موافقة مجلس الوزراء على ميزانية الدولة ويتم تقديمه إلى الملك للموافقة. وشهدت الرقابة في المملكة تطوراً ملحوظاً مع توسع وظيفة الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت الرقابة المالية ركناً من أركان التنظيم والتخطيط في الدولة. وكما هو الحال في البلدان الأخرى، أنشأت المملكة جهازًا رقابيًا والعديد من الهيئات للسيطرة على المالية العامة ولضمان تنفيذ الميزانية على أكمل وجه. (الرفاعي وآخرون، 2013).

تعريف الرقابة المالية

ليس هناك تعريف جامع وشامل للرقابة المالية لتنوع أوجه الرقابة المالية وأجهزتها والإجراءات المتبعة، ولتعدد دوافع الفساد المالي والتي أدت إلى تنوع أساليب وآليات مكافحته. يعرف البعض الرقابة بأنها مجموعة من الإجراءات المتبعة لمراجعة عمليات المالية وتقييم أشغال الأجهزة الخاضعة للرقابة، وقياس مدى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الأهداف

المسطرة، والتأكد من إن الأهداف المتحققة تحققت وفق الضوابط وخلال الأوقات المحددة لها. (الشريف، 1986). وعرفها آخرون بأنها مجموعة من الأساليب التي يتم من خلالها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة. (عاشور، 1979). وتعرف الرقابة حسب (مسعد وآخرون، 2009) بأنها الإشراف والفحص والمراجعة من جانب جهة مختصة للتحقق من حسن استخدام المال العام في الأغراض المخصصة له.

أنواع الرقابة المالية

تتعدد أنواع الرقابة بشكل عام وعلى ضوء ذلك سأقوم بشرح أنواع الرقابة المالية من حيث الوقت، الموضوع والجهة التي تمارس الرقابة:

الرقابة المالية من حيث الوقت

يقوم هذا النوع على أساس توقيت وقوع عملية الرقابة:

1- **الرقابة المالية السابقة:** تهدف للتأكد من شرعية التصرف المالي قبل تطبيقه، فتتم الرقابة المسبقة على النفقات أما فيما يخص الإيرادات فتتم الموافقة المسبقة عليها وتوزيعها على بنود المصروفات بالإضافة إلى مراجعة المستندات والتأكد من صحتها. (دراز، 2000).

2- **الرقابة المالية المر افقة:** تتمثل في استقصاء عن عمليات المتابعة التي تقوم بها الجهات المختصة على كافة أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالنفقات والإيرادات المدرجة في الموازنة العامة، ويتميز هذا النوع من الرقابة المالية بالاستمرار والشمول. (حشيش، 1992).

3- **الرقابة المالية اللاحقة:** تهدف لمراجعة العمليات المالية التي تمت في الدفاتر ومستندات التحصيل والصرف وكافة الأنشطة الاقتصادية في الهيئات والمؤسسات العامة للدولة. (العموري، 2005).

الرقابة المالية من حيث الجهة التي تمارس الرقابة

1- **الرقابة الخارجية:** تتمثل في رقابة السلطة التشريعية على عمليات السلطة التنفيذية حيث تقوم السلطة التشريعية بالرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة للتأكد من صحتها ومهمتها مراقبة مدى شرعية التنفيذ ومدى انطباق تحصيل الإيرادات مع القوانين والأنظمة وفي حدود التقديرات المتفق عليها. (الكفراوي، 1989).

2- **الرقابة الداخلية:** هي الرقابة التي تتولاها السلطة التنفيذية على أجهزتها وقد يطلق عليها الرقابة الحكومية ومهامها هي التأكد من أن جميع الأعمال تدار وفقا للبرنامج المحدد وضمن الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي خططت لها السلطة التنفيذية وذلك تجنبا للمساءلة التي تفرضها عليها السلطة التشريعية والرأي العام، وعادة تكون وزارة المالية هي التي تمارس هذه الرقابة.

3- **الرقابة الذاتية:** تمارس هذه الرقابة داخل الجهة المسؤولة عن التنفيذ والهدف منها هو التحقق من الخطة التي وضعت والكشف عن أسباب الفشل أو النجاح. (العموري، 2005).

وقد نظر عصفور (2022) إلى أنواع الرقابة المالية من ثلاث زوايا: حسب التوقيت الزمني وقسمها إلى رقابة سابقة ورقابة لاحقة، وحسب الأجهزة وقسمها إلى رقابة داخلية (رقابة إدارية أو ذاتية) ورقابة خارجية (هيئة مستقلة أو قضائية) ورقابة سياسية، والنوع الثالث حسب نوعية الرقابة إلى رقابة حسابية ورقابة اقتصادية (تقييميه).

الرقابة المالية في الدراسات السابقة في المملكة العربية السعودية

على الرغم من قلة الدراسات التي تناول موضوع الرقابة المالية على الميزانية العامة وأثرها على كفاءة الإنفاق في المملكة، سوف أحاول استعرض أبرز هذه الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر.

دراسة البسام (2020) وسعت لاكتشاف كفاءة الإنفاق العام الحكومي في جميع أنحاء العالم وذلك باستخدام منهجية نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM)، وتم استخدام بيانات من 71 دولة من ضمنها المملكة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس المتمثل في: إلى أي مدى يمكن لست عوامل (النمو الاقتصادي، التعقيد

الاقتصادي، فعالية الحكومة، التنمية البشرية، معدل البطالة والدين القومي) أن تتنبأ بالإنفاق الحكومي في جميع أنحاء العالم على مدار 22 عاماً (1996 – 2017). وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي وفاعلية الأداء الحكومي يأتي نتيجة خطة طويلة المدى ويتطلب تقييم البرامج التي تحفز النمو وتدعم الأداء الحكومي الفعال بشكل منتظم. كذلك ينبغي توجيه الإنفاق الحكومي إلى البرامج التي تدعم التنوع الاقتصادي والتي بدورها تساعد في السيطرة على الدين القومي من خلال توليد إيرادات جديدة تدعم التنمية المستدامة، والتأكيد على مراجعة خطط الإنفاق وتوجيهها للأبعاد الأكثر أهمية وهو ما يعتبر تحدٍ للدول خاصة في أثناء الأزمات كجائحة كرونا.

دراسة (نجلاء وريا، 2020م) وجاءت لبيان مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكانت دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العامة بمنطقة مكة المكرمة. وخلصت الدراسة إلى أن المساءلة المالية تساهم في تحديد الموارد المالية الغير مستغلة لتوجيه الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وأن عملية المراجعة من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية للجهة الحكومية تستطيع كشف مدى خطورة وفرص الفساد المالي المحتملة، وكفاءة المساءلة الخارجية المتمثلة في ديوان المحاسبة يزيد من المحافظة على المال العام.

دراسة (الشمري، 2019) وكانت لبيان متطلبات تفعيل دور الموازنات التقديرية في دعم وظيفتي التخطيط والرقابة على مستوى الوحدات المحلية في بلديات المملكة باستخدام دراسة الحالة للتعرف على دور الموازنات التقديرية في دعم وظائف التخطيط والرقابة على مستوى بلديات منطقة الرياض. وقد استنتجت الدراسة أن الكفاءة في إعداد الموازنات يرفع من كفاءة عمل البلديات وفاعليتها، مع التأكيد على تحقيق نظام رقابي مالي على أعمال البلديات، يأخذ بعين الاعتبار التقديرات المالية لتنظيم أولويات الإنفاق، ومراعاة تحقيق المشاريع المستقبلية للبلديات.

دراسة (البسام، 2018) وكانت عن أنظمة الميزانية العامة في المملكة ومدى كفاءة وفاعلية هذه الأنظمة، وكانت الأداة المستخدمة في هذه الدراسة هي الاستبانة لاستقصاء أراء المسئولين الماليين في الأجهزة الحكومية حول الموضوعات ذات العلاقة بالميزانية العامة، ويرى أغلب من تم استقصاء آراءهم أن مبادئ المحاسبة والمساءلة ضعيفة ولا تطبق بالشكل الصحيح، وهذا بدوره أدى إلى المركزية في إدارة عملية الميزانية والذي أفضى بدوره لسوء استخدام السلطة، كذلك هناك ضعف في تطبيق معايير الحوكمة ونقص في الشفافية. وأكدت الدراسة على أن المساءلة والمحاسبة وتطبيق معايير الحكومة بالشكل الصحيح كفيل بتعزيز كفاءة وفاعلية الميزانية العامة والذي يحسن من الأداء الحكومي ويقلل الهدر وسوء استخدام الصلاحيات ويحد من الفساد.

ملخص للدراسات السابقة في المملكة

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة نجد أنها تؤكد على العلاقة بين التوجيه الكفء للإنفاق الحكومي وتحقيق الأهداف التنموية، وأهمية المساءلة والرقابة المالية وحسن استغلال الموارد المالية في القطاعات الحكومية، كما تشير هذه الدراسات إلى أنه من خلال كفاءة الرقابة يتم التحقق من الأداء ضمن الإطار المحدد وصولاً إلى الأهداف بمستوى متميز، وفيما يتعلق بكفاءة الإنفاق الحكومي فإن المساءلة والرقابة المالية قد تؤدي إلى تحقيق الاستدامة المالية، وذلك في ظل وجود سياسة مالية مستدامة توجه الاقتصاد بالاتجاه السليم وتعمل على الاستغلال الأمثل للموارد. إلا أن بعض الدراسات وجدت ضرورة تطوير الميزانية العامة في المملكة والمراجعة المنتظمة لخطط الإنفاق ورفع كفاءة النظام الرقابي الذي يأخذ بعين الاعتبار التقديرات المالية لتنظيم أولويات الإنفاق ومراعاة تحقيق المشاريع المستقبلية. وتركز هذه الدراسة على دراسة الرقابة المالية على الموازنة العامة وأثرها على كفاءة الإنفاق وهي جوانب لم يتم التركيز عليها بشكل مباشر في الدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود التي تبذلها المملكة لتعزيز أنظمة الرقابة المالية والتي من آخرها إطلاق وزارة المالية مبادرة دعم وتطوير أعمال الرقابة المالية، ونظراً لما تشهده المملكة من إطلاق العديد من المشاريع في ظل برنامج التحول الوطني وما يصاحبها من إنفاق كبير يستوجب وجود أنظمة للميزانية العامة أكثر كفاءة وأنظمة لقياس الأداء الحكومي، ويعد نظام

الرقابة المالية على الميزانية العامة في المملكة ركن رئيس في عملية إدارة الميزانية بل يراه البعض الخطوة الأهم، إلا أن المملكة تأتي في ترتيب دولي متأخر فيما يخص الرقابة المالية كما ورد في المؤشرات الدولية (مؤشر الميزانية المفتوحة)، وبالتالي قد يؤدي هذا الضعف إلى تدني الأداء والإنتاجية وتفشي بعض مظاهر الانحراف والفساد، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في بيان أثر الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق. وبناءً على ما تقدم سوف يكون سؤال الدراسة الرئيس:

ما هو أثر الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية؟ وسوف يتم التركيز على أثر الرقابة المالية على ثلاثة مؤشرات تتمثل في (معدل النمو ومعدل البطالة وتنويع مصادر الدخل)، وذلك لأهميتها البالغة كمؤشرات للتنمية المستدامة ودلالاتها المتفق عليها على متانة الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى تأثير الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق العام في المملكة، لضبط الفساد والحد من هدر المال العام وتعزيز الشفافية، والوقوف على مدى كفاءة التشريعات والأجهزة الرقابة المالية الحالية وما تضمنته من إجراءات، لمعرفة مدى تجاوبها وكفاءتها وبيان أثرها على تنويع مصادر الدخل وخفض البطالة وكذلك أثرها في معدل النمو الاقتصادي من خلال تحليل ودراسة التقارير والمؤشرات الدولية والمحلية فيما يخص الرقابة المالية.
- استعراض أهم التجارب الدولية المتميزة في عملية الرقابة المالية وكيفية الاستفادة منها لتعزيز كفاءة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في المملكة.
- الوصول إلى نتائج ذات قيمة علمية يمكن من خلالها الاستفادة والخروج بتوصيات تحقق غرض الدراسة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في توضيح دور الرقابة المالية في المملكة في الحفاظ على المسؤولية العامة للتصرفات المالية والإدارية العامة وأهمية رفع كفاءة الرقابة في تنفيذ الموازنة العامة وتحقيق كفاءة الإنفاق، والاستفادة من التجارب الدولية المتميزة في مجال الرقابة المالية ومواكبة هذه الممارسات العالمية لتطوير نظام رقابي مالي كفء يدعم تطلعات الدولة في تحقيق تنمية مستدامة وبناء خطط مالية رصينة.

المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات ونتائج الدراسات السابقة وتقارير ومؤشرات محلية ودولية، وتحليل هذه المعلومات والبيانات للوصول إلى النتائج والتوصيات. حيث نقوم بتحليل (الإنفاق العام، ومعدل النمو ومعدل البطالة وتنوع مصادر الدخل) في المملكة، وسوف نستخدم مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Transparency)، لأنه المؤشر الأنسب لقياس الرقابة على الميزانية ولتركيزه على الميزانيات الحكومية والتي هي المحرك الرئيس للتنمية، هذا بالإضافة لاستقاء هذا المؤشر بياناته من مصادر مختلفة تشمل الحكومات والمنظمات والأفراد والممارسين والمؤشرات الدولية الأخرى. كذلك سيتم تحليل أداء أجهزة الرقابة المالية في دول أجنبية وعربية والتي تتميز بتجارب ناجحة في هذا المجال، ومقارنة الأداء المالي للدولة بها بغرض فهم واقع الرقابة المالية في المملكة، واستخلاص أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في هذا المجال، للوصول إلى النتائج واقتراحات توصيات لكيفية تعزيز كفاءة الرقابة المالية على الميزانية العامة للدولة لتحقيق تنمية مستدامة.

الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية

تختلف الرقابة على الميزانية العامة من دولة إلى أخرى، وفقاً للطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للدول. ولقد قامت المملكة بخطوات مهمة لإصلاح المالية العامة ومن ذلك صدور عدد من الأنظمة تعزز الرقابة المالية ولعل أخرها مشروع نظام الرقابة المالية بوزارة المالية والذي يهدف إلى تعزيز المسؤولية والنزاهة والشفافية عند تطبيق الرقابة المالية، وتنظيم الإجراءات ذات الصلة بالرقابة المالية؛ لتحقيق رقابة مالية فعّالة، ومساعدة الجهة على تعزيز أنظمة الرقابة

الداخلية لديها، وتعزيز الرقابة على إجراءات الإيراد والصرف وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات السارية. (موقع وزارة المالية). كما أنشئت هيئات مثل هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومة للإسهام في تحقيق كفاءة الإنفاق في الجهات الحكومية، بالإضافة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة وحماية المال العام. وفيما يلي استعراض لأجهزة الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية:

مجلس الوزراء

يعد المجلس السلطة التشريعية التي تقر الأنظمة واللوائح الخاصة بعملية الميزانية، ويضطلع المجلس بتشكيل لجان متخصصة لمراقبة تنفيذ المشاريع والتحقيق في مخالفات مالية لجهاز حكومي، والملك هو مرجع الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة العامة ومجلس الوزراء، وبالتالي يتمتع مجلس الوزراء بسلطة تشريعية وتنفيذية شبة مطلقة في إدارة شؤون الدولة المالية. (البسام، 2019).

مجلس الشورى

يقوم المجلس بمناقشة التقارير المالية السنوية للأجهزة والمصالح الحكومية مع مسئولي تلك الأجهزة مع اقتراح ما يراه المجلس حياله، وإعداد تقارير بذلك ورفعها لمجلس الوزراء. (الهويمل، 2019).

وزارة المالية

هي أول رقابة خارجية في مؤسسات الدولة، وتم منح وزارة المالية صلاحية إدارة الشؤون المالية. وتتولى وزارة المالية تخطيط وإدارة الموارد العامة وفرض الرقابة على الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى (السلطان، 2003). كما تتولى الوزارة الحفاظ على تطوير الأنظمة المالية والضريبية والإشراف على تنفيذ الأنظمة المناسبة لتحسين وتطوير النظام المالي، وزيادة القدرة على تحقيق الكفاءة وخلق بيئة مالية مستقرة. (المهوزي، 2020).

الديوان العام للمحاسبة

الديوان العام للمحاسبة هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة في المملكة، وهو جهاز حكومي مستقل يرتبط مباشرةً بالملك. ويقوم الديوان بمهام الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال. (موقع الديوان، 2022).

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)

هيئة تعنى بالعمل على حماية النزاهة ومكافحة الفساد وجمع البيانات وإعداد الإحصاءات في الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة، وتقوم الهيئة بالرقابة على حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة والتحقيق في المخالفات المالية والإدارية، وتقوم بذلك من خلال وكالة الهيئة لشؤون الرقابة. كما تعمل على تنسيق جهود القطاعين العام والخاص في التخطيط والمراقبة. وترتبط الهيئة برئيس مجلس الوزراء مباشرة.

الرقابة المالية على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية (الو اقع)

على الرغم من كل الجهود المبذولة والخطوات الجيدة لتطوير الرقابة المالية وتعزيز كفاءة الإنفاق، إلا أن المملكة لازالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال وفقاً للمعايير الدولية والتي تعكسها المؤشرات المتخصصة في هذا المجال، والتي من أهمها **مؤشر الميزانية المفتوحة** والذي يعتبر من أهم المؤشرات لتقييم عملية الميزانية العامة في الدول تصدر من International Budget Partnership (IBP). ويركز مؤشر الموازنة المفتوحة على ثلاثة عناصر رئيسية هي عملية الميزانية العامة، والسياسات المتعلقة بالمالية العامة والميزانية، والأنظمة والقواعد المنظمة لعمليات وأداء مؤسسات الميزانية العامة، ويستقي المؤشر بياناته من ثلاثة مصادر أساسية هي: البيانات المتاحة من الحكومات والمنظمات الحكومية والدولية، واستبانة توزع على المنظمات غير الحكومية والمهتمين من الأفراد بعملية الميزانية العامة وعلى المسئولين المشرفين على علمية الميزانية العامة، والمؤشرات الدولية الأخرى ذات العلاقة والاستفادة من التجارب الدولية المتميزة كمعيار للقياس.

(البسام، 2019). وبناءً على مؤشر الموازنة المفتوحة يتم إعطاء كل دولة نتيجة محددة من 100 تقرر تصنيفها في هذا المؤشر وهو مقياس عالمي يتميز بالاستقلالية والنسبية والتي تستخدم المعايير المقبولة دولياً في تقييم **الشفافية** (وصول الجمهور إلى معلومات حول موازنة الحكومة المركزية) **والمشاركة** (الفرص الرسمية المتاحة للجمهور للمشاركة في عملية الموازنة الوطنية) **والرقابة** (دور مؤسسات الرقابة على الموازنة كالسلطة التشريعية والتدقيق في عملية الموازنة). وسنتطرق في هذا الجزء إلى تحليل ودراسة واقع كفاءة الرقابة المالية على الموازنة العامة وأثرها في كفاءة الإنفاق في المملكة، وذلك من خلال المعطيات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. حيث وجدنا من خلال الدراسات السابقة أن للرقابة المالية تأثير بطريقة مباشرة وغير مباشرة على كفاءة الإنفاق. وسوف نقوم باستخدام مؤشر الميزانية المفتوحة (Open Budget Index)، لدراسة أثر الرقابة المالية على 2030 (معدل النمو (GDP)، ومعدل البطالة وتنويع مصادر الدخل).

1- الشفافية ومعدل النمو

يوضح الشكل رقم 3 مدى تأثير معيار الشفافية حسب مؤشر الميزانية المفتوحة على معدل النمو خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة وقام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 مساويةً لأرقام 2019.

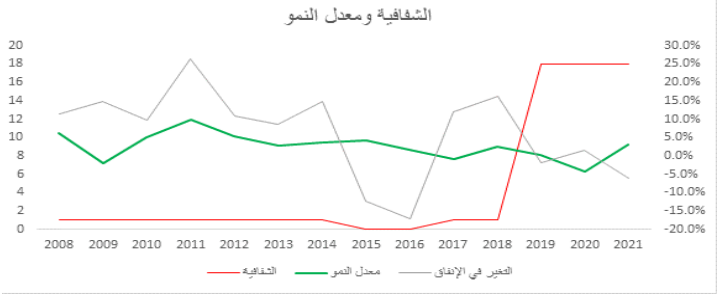

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (OBI)

الشكل رقم 3 العلاقة بين معدل النمو ومعيار الشفافية على الميزانية

يظهر الشكل أعلاه إن معيار الشفافية على الميزانية كان ضعيف جداً في المملكة بمقياس واحد على مئة ما بين السنوات 2008 - 2014، وصفر في 2015 و 2016، وكان هناك تحسن طفيفة في مستوى الشفافية خلال عامي 2017 و 2028 وتحسن كبير وملحوظ خلال عام 2019 بزيادة 17 نقطة عن العام السابق. حيث أظهر المسح تقدّم ترتيب المملكة بـ 18 مرتبة ضمن مؤشر شفافية الميزانية وهذا ما يبينه كذلك الشكل رقم 4 حيث عكست نتائج المسح الجهود التي بذلتها حكومة المملكة خلال الفترة السابقة لتعزيز الشفافية والإفصاح استجابة لمقترحات الإصلاح المالي والتي تشمل التزام الحكومة بالشفافية وموثوقية البيانات، ويعكس التطور في إتاحة معلومات الميزانية العامة بشكل تفصيلي ودوري للرأي العام؛ ويعد «منتدى الميزانية» الذي تعقده الوزارة سنوياً وسيلة فاعلة لتعزيز التواصل وقناة مهمة للتعرف على أفضل الطرق لتطوير عملية إعداد الميزانية، واستحداث العديد من التقارير التي صدرت للمرة الأولى. ومنذ عام 2017م بدأت الوزارة في إصدار أول بيان مالي واقتصادي للميزانية العامة للدولة بشكل تفصيلي، وتقارير (دورية) ربع سنوية لأداء الميزانية العامة للدولة، و«نسخة المواطن»، بالإضافة إلى نشر بيانات المالية العامة والمؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط ونشر وإعلان البيان التمهيدي للميزانية، بالإضافة إلى تقرير نهاية العام التي تعلنها وزارة المالية بشكل دوري وتنشرها على موقعها الالكتروني. كما يؤكد الشكل رقم 5، التحسن في مؤشر الموازنة المفتوحة في سنة 2019 فيما يخص الشفافية، حيث كانت الموازنة العامة المصادق عليها لا يتم نشرها، مما يحول دون عدم مشاركة الجمهور في مراقبة الميزانية ويشجع على هدر المال وانتشار الفساد ويقلل كذلك من مشروعية وتأثير أجهزة مكافحة الفساد. وعلى الرغم من التحسن الحاصل في تقرير عام 2019 إلا أن مدى توفر وثائق الموازنة للجمهور لازالت بحاجة لمضاعفة الجهود. بالنسبة لمعدل النمو في المملكة، نلمح من خلال الشكل رقم 3 تراجع النمو الاقتصادي بعد عام 2012 والذي كان أقوى مقارنة مع الثمان سنوات الأخيرة بنسبة 5%، كما بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأربعة الأخير:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 حوالي 3.2% أي بارتفاع قدره 7.3% عن عام 2020.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 حوالي 4-% أي بانخفاض قدره 4.4% عن عام 2019.

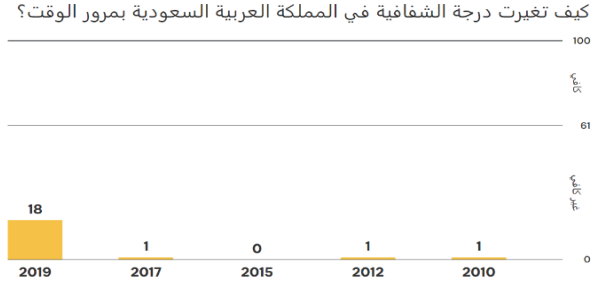

المصدر: موقع منظمة الموازنة الدولية

الشكل رقم 4 مؤشر الموازنة المفتوحة في المملكة ما بين 2010 و2019

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 حوالي 0.3% أي بانخفاض 2.2% عن عام 2018.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 حوالي 2.5% أي بزيادة قدرها 3.3% عن عام 2017.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2017حوالي -0.7% أي بانخفاض 2.4% عن عام 2016.

ونرى من خلال بيانات النمو للخمس سنوات الأخيرة بداية من عام 2016 وذلك عند إطلاق مشروع رؤية المملكة 2030، أنها قد سجلت نمواً متذبذباً وغير مستقر خلال هذه الأعوام حيث تراجع معدل النمو بنسبة 4% لسنة 2020 مقارنة مع عام 2019، ولجائحة كورونا بالغ الأثر على اقتصاديات الدول كافة في عام 2020. يقابل كل من المتغيرين السابقين نسبة تغيير في الإنفاق العام حيث بلغ أكبر تغيير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000 و2011 حوالي 28%و 26%على التوالي. نلاحظ كذلك ارتفاع الإنفاق الحكومي بداية من عام 2003 لكن بدأ بالتراجع في سنة 5201 وعلى المرجح يكون السبب الرئيسي تراجع أسعار النفط. ويمكن القول إن هناك علاقة طردية بين الإنفاق والنمو ولكن النمو الاقتصادي البطيء هي علامة على الإنفاق العام غير الكفء، وبالتالي ينبغي توجيه الإنفاق الحكومي للبرامج التي تدعم النمو الاقتصادي بشكل أكبر مع ملاحظة إن الارتفاع في معيار الشفافية في عام 2019 لم يكن له ذلك الأثر الإيجابي على معدل النمو مما قد يشير إلى أن الشفافية لا زلت ضعيفة وأن البيانات التي تمت مشاركتها غير تفصيلية ونحتاج للمزيد من الشفافية في بيانات الميزانية العامة.

متاح للجمهور
تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط
لم يتم إنتاجه

الوثيقة	2010	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للموازنة	⊘	⊘	⊘	⊘	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	⊘	⊘
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●
موازنة المواطنين	⊘	⊘	⊘	●	●
التقارير السنوية	⊘	⊘	⊘	⊘	●
المراجعة نصف السنوية	⊘	⊘	⊘	⊘	●
تقرير نهاية السنة	●	●	●	⊘	●
تقرير التدقيق	●	●	●	●	●

الشكل رقم 5 مدى توفروثائق الموازنة للجمهورما بين 2010 و2019

2- المشاركة ومعدل النمو

يوضح الشكل رقم 6 مدى تأثير معيار المشاركة حسب مؤشر الميزانية المفتوحة على معدل النمو خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة وقام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 مساويةً لأرقام 2019.

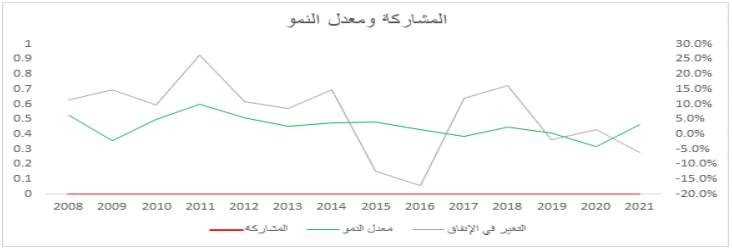

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (OBI)

الشكل رقم 6 العلاقة بين معدل النمو ومعيار المشاركة

يلاحظ من الشكل رقم 6 وبناءً على مؤشر الميزانية المفتوحة أن معيار المشاركة في الميزانية في المملكة معدوم تماماً حيث كان المقياس خلال فترة القياس مساوي للصفر وبالتالي لن يكون له تأثير إيجابي على معدل النمو، مما يدل على عدم توفير فرص لمشاركة الجمهور في وضع الميزانية في كافة مراحل دورة الميزانية من قبل السلطة التنفيذية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى، وهذا بدوره له أثر سلبي على كفاءة الإنفاق حيث إن المشاركة تستلزم المراقبة على ما تمت الاتفاق عليه ويقلل من فرص الهدر وتوجيه الإنفاق للمشاريع التنموية التي تمت المشاركة في تقييمها والتصويت عليها.

3- الرقابة ومعدل النمو

يوضح الشكل رقم 7 مدى تأثير معيار المشاركة حسب مؤشر الميزانية المفتوحة على معدل النمو خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة وقام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 لتكون مساويةً لأرقام 2019.

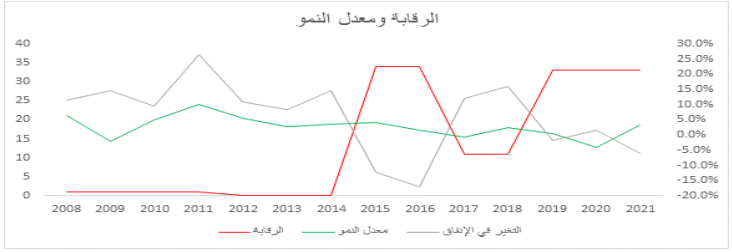

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 7 العلاقة بين معدل النمو ومعيار الرقابة

نلاحظ من الشكل 7 أن الرقابة على الميزانية كانت ضعيفة جداً خلال الفترة من

2008 وحتى عام 2014، ولكن في عام 2015 نلاحظ أن هناك تحسن في مؤشر الرقابة المالية متزامناً مع إطلاق رؤية المملكة 2030، حيث قفز من نقطة واحدة في التقرير السابق ليصل إلى 34 نقطة قبل أن يعود للانخفاض إلى 11 نقطة في عام 2017 ليعاود الصعود مرةً أخرى إلى 33 نقطة في عام 2019. إلا أن معدل النمو ظل مستقراً مع تحسن ايجابي في عام 2018 بمقدار 3.3% عن معدل النمو في عام 2017. ولعل ما تم استحداثه من هيئات وأنظمة تعزز الرقابة له دور في ذلك، كهيئة كفاءة الإنفاق والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأنظمة الرقابة التي أطلقتها وزارة المالية، مما يعزز أهمية الرقابة المالية وأثرها في كفاءة الإنفاق. ولكن يظل عدم الانضباط في المؤشر يشير إلى خلل في الأساليب الرقابية المطبقة خاصةً على البرامج والمشاريع الحكومية وينبئ بضرورة إحكام الرقابة على هذه البرامج لضمان الكفاءة في الإنفاق.

4- الشفافية وتنويع مصادر الدخل

نلاحظ من خلال الشكل رقم 8 أن الإيرادات غير النفطية مستقرة عند متوسط 10% تقريباً حيث تراوحت الإيرادات غير النفطية ما بين 7% و15%، ونلمح ارتفاع الإيرادات الغير النفطية ما بين فترة 2015 و2020 وذلك تزامناً مع انهيار أسعار النفط في سنة 2014 وصدور نظام القيمة المضافة في 25 / 7 / 2017م.

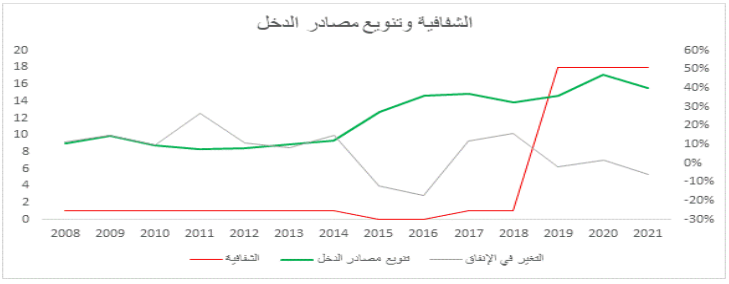

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 8 الشفافية وتنويع مصادر الدخل

تُظهر بيانات الشفافية على الميزانية ضعفاً خلال الفترة ما بين 2008 إلى 2018، ثم تحسنت تزامناً مع الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الغير نفطية بعد فرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية وهذا بدوره يدعم دور الرقابة المالية كأداة لتنفيذ السياسة العامة ويلبي متطلبات اجتماعية لتحقيق مزيد من الديمقراطية تضمن للمواطنين الذين يدفعون الضرائب مزيداً من الشفافية وأن العمل يتم بشكل صحيح وفي حدود القانون ويدار بكفاءة.

5- المشاركة وتنويع مصادر الدخل

بناءً على مؤشر الميزانية المفتوحة لا يوجد مشاركة في الميزانية في المملكة من قبل الجمهور حيث كان المقياس خلال فترة القياس مساوي للصفر وبالتالي لن يكون له تأثير إيجابي على تنويع مصادر الدخل، مما يدل على عدم توفير فرص لمشاركة الجمهور في وضع الميزانية في كافة مراحل دورة الميزانية مما يؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق حيث إن المشاركة تستلزم المراقبة على ما تمت الاتفاق عليه ويقلل من فرص الهدر ويسهم في توجيه الإنفاق التوجيه الصحيح.

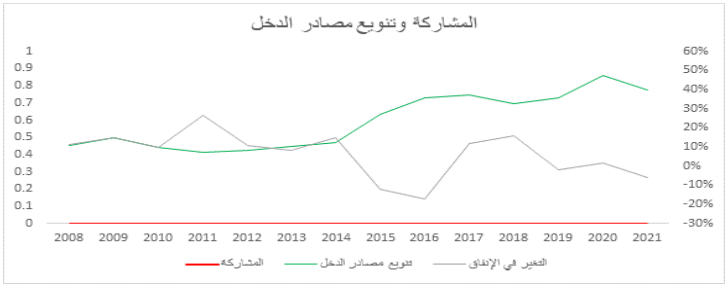

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 9 الشفافية وتنويع مصادر الدخل

6- الرقابة وتنويع مصادر الدخل

يوضح الشكل 10 مدى تأثير الرقابة المالية على تنويع مصادر الدخل مما يعزز من كفاءة الإنفاق الحكومي،

يلاحظ أنه بعد تحسن مستوى الرقابة في عام 2015 أن هناك علاقة طردية بينها

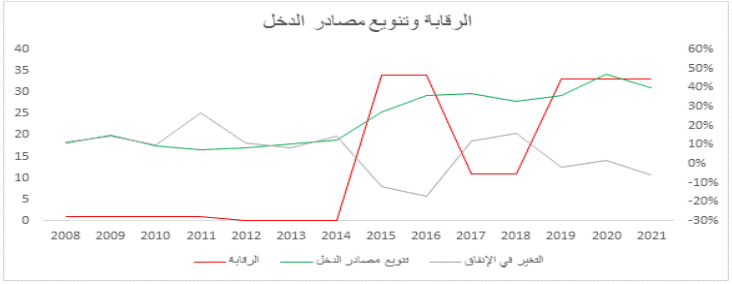

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 10 الشفافية وتنويع مصادر الدخل

وبين ارتفاع معدل الإيرادات غير النفطية، حيث إن مؤشر الرقابة على الميزانية لعام 2015 حوالي 100/34 مقابل معدل إيرادات غير نفطية بنسبة 27% وفي عام 2019 حوالي 100/33 مقابل معدل إيرادات غير نفطية بنسبة 36% حيث إن تحسن مؤشر رافقه ارتفاع في مصادر الدخل الغير النفطية إلى أكثر من 19% في الفترة ما بين 2011 و2015 ، وعلى الرغم من فيه دلالة على تأثير إيجابي للرقابة على كفاءة الإنفاق إلا أن عدم وجود علاقة بين معدل التغير في الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل قد يفسر بأن الإنفاق العام غير موجه لمشاريع استثمارية قد تخلق مصادر دخل جديدة ولا يدار بطريقة يمكن من خلالها استحداث مصادر إيرادات غير نفطية تدعم هدف تنويع مصادر الدخل.

7- الشفافية ومعدل البطالة

يوضح الشكل رقم 11 العلاقة بين الشفافية ومعدل البطالة خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة وقام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 لتكون مساويةً لأرقام 2019.

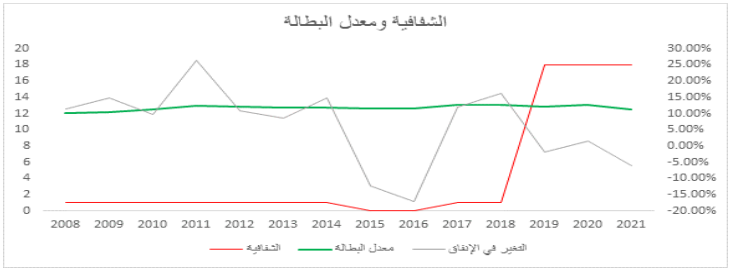

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 11 الشفافية ومعدل البطالة

يشير الشكل 11 إلى أن معدل البطالة مستقر بين 10%و12% إلى سنة 2016. وسجل أعلى مستوى له في عام 2017 حيث بلغ 12.8% وقد يعود ذلك للكساد الاقتصادي وكذلك فرض ضرائب القيمة المضافة والسلع الانتقائية والرسوم على العمالة الأجنبية مما أدى إلى تخفيض حجم الاستثمار. كما يلاحظ تراجع معدل البطالة في عام 2021 إلى 11.3% ويعود ذلك للتعافي في سوق العمل نتيجة لتعافي الاقتصاد بشكل عام إضافةً إلى الجهود الحكومية المتواصلة لبرامج التوطين والتي ساهمت في زيادة عدد المواطنين العاملين في مختلف القطاعات، حيث ارتفعت نسبة التوطين في القطاع الخاص إلى 23.6% في 2021 حسب المرصد الوطني للعمل. ولم يلحظ أن التحسن في مؤشر الشفافية في عام 2019 قد أثر كثيراً على معدل البطالة وهذا بدوره يدعم ما أشار إليه تقرير الموازنة المفتوحة لعام 2019 من ضرورة كشف البيانات التفصيلية للموازنة مما يسهم في فهم شمولي لتوجهات الإنفاق الحكومي وما إذا كان موجه لقطاعات البحث والتطوير والابتكار والتعليم مما يساهم في خلق فرص وظيفية تدعم سوق العمل.

8- المشاركة ومعدل البطالة

يوضح الشكل رقم 12 العلاقة بين المشاركة ومعدل البطالة خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة وقام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 لتكون مساويةً لأرقام 2019.

يتضح من الشكل 12 وفي ظل عدم مشاركة للجمهور في أي من مرحل الميزانية أن لا تأثير إيجابي على معدل البطالة مما يعني أن معيار المشاركة عديم التأثير على كفاءة الإنفاق لغياب الآليات التي تدعم المشاركة.

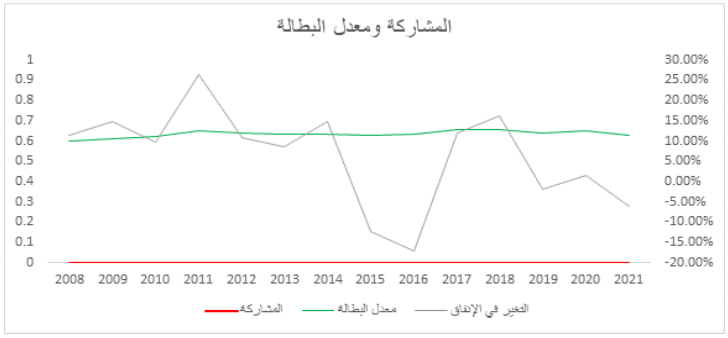

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 12 المشاركة ومعدل البطالة

مؤشر الرقابة على الميزانية يسجل تحسن بداية من سنة 2015 بمقياس 100/34 دون تسجيل أي انخفاض في معدل البطالة حيث استقر المعدل البطالة وسجل نسبة 12% في سنة 2015.

9- الرقابة ومعدل البطالة

يوضح الشكل رقم 13 العلاقة بين الرقابة ومعدل البطالة خلال الفترة من 2008 إلى 2019 حسب البيانات المتاحة لمؤشر الميزانية المفتوحة وقد قام الباحث بالتنبؤ بـ 2020 و2021 لتكون مساويةً لأرقام 2019.

على الرغم من تحسن معيار الرقابة في عام 2015 و2019 إلا أن ذلك لم يعكس تحسن إيجابي على معدل البطالة وهذا يرجع وجود خلل في فاعلية الرقابة وعدم الاستفادة من الإنفاق المرتفع بكفاءة. وهذا مؤشر على عدم قدرة المخصصات العامة على تحقيق أهداف وغايات الحكومة وبالتالي ضعف في كفاءة الإنفاق وفي آلية إدارة النفقات العامة وتوجيهها التوجيه الأسلم.

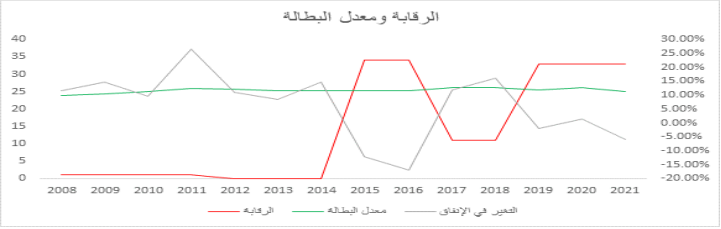

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي ومؤشر الميزانية المفتوحة (BTI)

الشكل رقم 13 الرقابة ومعدل البطالة

ملخص الرقابة على الموازنة العامة وأثرها على كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية

بعد تحليل المؤشرات يتضح أن الرقابة المالية بناءً على معايير مؤشر الميزانية المفتوحة لم تؤثر على كفاءة الإنفاق العام والذي بدوره له علاقة طردية بمعدل النمو الاقتصادي حسب النظرية الكينزية، قد يكون ذلك راجع إلى عدم كفاءة لأجهزة الرقابة على الميزانية بتقييم اعتمادات البرامج من حيث إذا كانت تخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمملكة ومراقبة وتقييم الوسائل التي تساعد في تحديد أولويات الإنفاق وتسمح بتحقيق الكفاءة في الإنفاق والمساهمة في النمو وتحقيق التنمية المستدامة. علاقة إيجابية بين مؤشر الرقابة على الميزانية ومعدل تنويع مصادر الدخل، ارتفاع مؤشر الرقابة يقابله ارتفاع في مصادر الدخل غير النفطية، يشير لإحراز تحسن في تطوير قطاع مالي يتسم بالتنوع مقابل فعالية أجهزة الرقابة على الأنظمة الجديدة خاصة ما يتعلق بالضرائب. في المقابل لا يوجد علاقة بين معدل التغير في الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل، مما يؤكد على وجود خلل في توجيه الإنفاق العام الحكومي ويحد من مساهمته في دعم الإنتاج المحلي. هناك ضعف في تأثير الرقابة على معدل البطالة قد يفسر بعدم تفعيل أنظمة رقابية صارمة تقيّم مدى تحقيق مستهدفات البرامج التي تساهم في خفض البطالة. عدم الثبات في المؤشرات يشير إلى عدم انضباط في الأساليب الرقابية المتبعة.

التجارب الدولية المتميزة في مجال الرقابة المالية:

لخدمة أهداف الدراسة الحالية قام الباحث باعتماد عدد **من المعايير للاختيار بين التجارب الدولية** تتمثل في:

الدول الأقل فساداً عالمياً بناءً على المؤشرات الدولية	الدول الأكثر شفافية في سياساتها المالية
تشابه النظام السياسي مع النظام السياسي في المملكة	**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية مع الوضع القائم في المملكة**

تجربة الرقابة المالية في دولة سنغافورة

بالاعتماد على آخر إصدار لمؤشر الفساد في عام 2019 والذي نشر في بداية عام 2020، يوضح الشكل 14 تصنيف الدنمارك ونيوزيلندا وفنلندا وسنغافورة والسويد وسويسرا كأقل الدول فساداً في العالم، وتعتبر من أكثر الدول رقابة وشفافية في السياسة المالية الدولية. تعتبر سنغافورة واحدة من أنجح التجارب في الحد من ظاهرة

الفساد التي كانت شائعة في البلاد، وتجلى ذلك في العديد من المؤشرات، حيث تتمتع بمستوى متقدم في ترتيب مكافحة الفساد، وبلغ مؤشر مدركات الفساد ب 7.8 سنة 2012، ليتراجع إلى 4.8 سنة 2017 بعد أن كانت سنغافورة من أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد وهدر المال العام، وقد اعتمدت سنغافورة استراتيجية لتجويد النظم الرقابية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات والقوانين الخاصة بالرقابة والفساد وتوضيحها ولا يسمح بخرق أي قانون، بالإضافة إلى رفع أجور الموظفين العموميين للحد من الفساد ووضع جزاء صارم يتمثل في الفصل مباشرة من الوظيفة عند أي محاولة للفساد، فضلاً عن الحرمان من الحصول على وظيفة أخرى. وقامت في عام 1952 بتأسيس مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد، ودوره في القطاع العام يتمثل في:

- إتباع سياسات من شانها مكافحة الفساد وتفعيل الإعلام لتوعية الجمهور بمظاهر الفساد.

- التحقيق في استخدام السلطة من قبل المسئولين على مستوى الدولة والتحقيق في الشكاوى المستلمة.
- اقتراح حلول لمكافحة الفساد وتنظيم لقاءات مع المسئولين للتأكيد على النزاهة وتفادي الفساد.

وتتمثل الآلية **القانونية** المتبعة في سنغافورة في الفصل بين الوزارات والسلطات ووضع معايير للعمل لاجتناب استغلال الثغرات القانونية والإفلات من الرقابة.

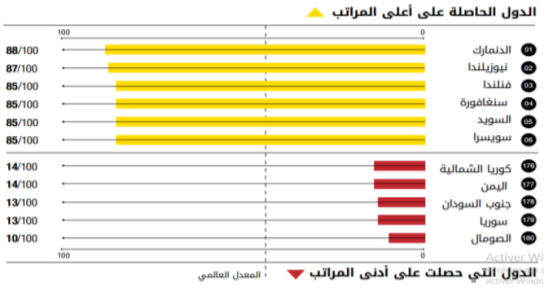

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية، 2018

الشكل رقم 14 سنغافورة والدنمارك حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018

الرقابة والشفافية في سنغافورة

هناك نظام مفتوح للمعاملات وعرض الميزانية العامة للحكومة، ويمكن الوصول للمعلومات عبر بوابة إلكترونية، لتعزيز الشفافية لدى الجمهور ويمكنهم الاطلاع على الميزانية العامة لكل سنة مالية وكذلك الاطلاع على كل الصفقات التي تقوم بها الحكومة بكل شفافية. كذلك المناقشات البرلمانية للميزانية العامة تتم في البرلمان، ويحق لأعضاء المعارضة طرح تساؤلات في كل ما يخص الميزانية. إما بالنسبة للتدقيق، المراجع العام يمتلك صلاحيات لمراجعة حسابات الوزارات الحكومية، وأجهزة مجالس الدولة ويلعب المجلس التشريعي دوراً أساسياً خلال المراجعة اللاحقة للموازنة لضمان الشفافية والمساءلة. وتم تشكيل لجنة الحسابات العامة السنغافورية باعتبارها لجنة دائمة مختارة من البرلمان، وتنظر في تقارير المراجع العام ثم تقدم اللجنة نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها للبرلمان، التوصيات وإن كانت غير ملزمة إلا أن لها وزن أخلاقي ومصداقية وفي معظم الحالات يتم الأخذ بها.

أثر الرقابة المالية في سنغافورة على معدل النمو وتنويع مصادر الدخل والبطالة

يتضح من الشكل رقم 15 أن هناك علاقة إيجابية طردية بين معدل النمو في سنغافورة ومستوى الرقابة المالية وهذا مؤشر يدل على مدى كفاءة الإنفاق، حيث بدأت سنغافورة في الإنفاق على البحث والتطوير في سنوات التسعينات، مما أدى إلى التطور الهائل في إنتاج الاقتصادي والصناعات عالية التقنية وبداية تنوع صادراتها، شملت الصادرات المواد الكيماوية، والإلكترونيات والصناعة وغيرها، مما أدى إلى ارتفاع معد النمو الاقتصادي، كذلك انخفضت البطالة نظراً لرفع الإنفاق على التعليم والبحث والابتكار والاستثمار في مشاريع إنتاجية، حيث انخفض معدل البطالة إلى 3.1% في عام 2019 كما في الشكل رقم 16. ولقد آمنت سنغافورة بضرورة تطبيق توازن فعّال بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا كانت من أولوياتها رفاهية المجتمع لذلك خصصت لها ميزانيات كبيرة (العامري، 2018). وهذا يؤكد تأثير الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق. ويظهر من خلال

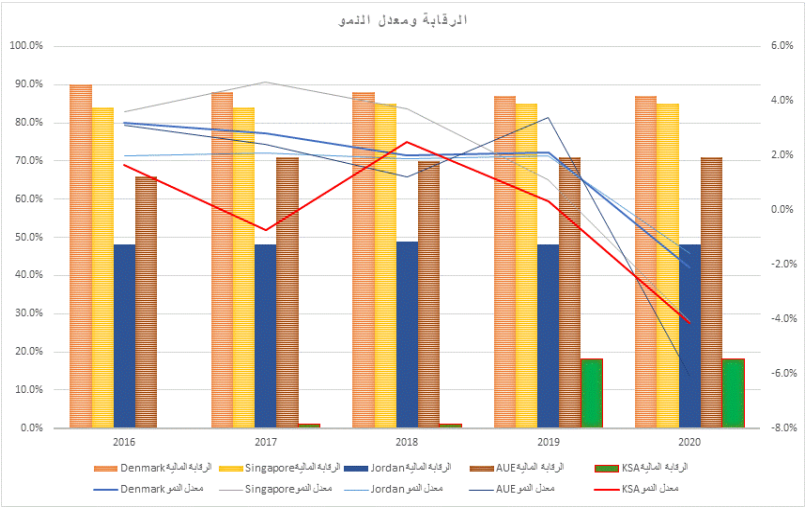

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 15 الرقابة ومعدل النمو (الدنمارك، سنغافورة، الأردن، الإمارات، السعودية)

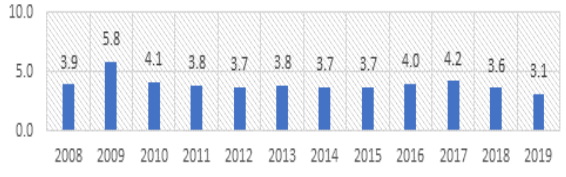

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 16 معدل البطالة في سنغافورة

الجدول رقم 1 أن هناك تنويع في مصادر دخل الدولة بين الخدمات والصناعة والزراعة والنفط، ولعل تميز سنغافورة في الرقابة المالية دولياً انعكس على تحقيق مثل هذا التنوع. ولقد أظهرت دراسة (سيو، 2019) بعنوان من يتحكم في أجهزة التحكم في دولة سنغافورة؟ استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أهم مخرجات الدراسة أن هناك قيمة في تقييم الرقابة حيث تستفيد الحكومات منها خاصة في تعزيز الاستدامة، لكن ليس دائماً المزيد من الإشراف والرقابة هو الأفضل لأنه يجب أن يتجلى ذلك في كفاءة وفعالية الرقابة على المستوى التشريعي والتنفيذي في الحكومة لتحقيق وظائف الميزانية.

جدول رقم (1)
تنويع مصادر الدخل في سنغافورة

Characteristic	Agriculture	Industry	Services
2020	0.03%	24.37%	70.95%
2019	0.03%	24.21%	70.67%
2018	0.03%	25.5%	69.23%
2017	0.03%	23.54%	70.33%
2016	0.03%	23.3%	70.63%
2015	0.03%	24.29%	69.95%
2014	0.03%	24.17%	70.34%
2013	0.03%	23.45%	70.76%
2012	0.03%	25.02%	69.21%
2011	0.03%	25.26%	69.02%
2010	0.04%	26.64%	67.84%

Source: https://www.statista.com/statistics/378575/singapore-gdp-distribution-across-economic-sectors/

تجربة الرقابة المالية في دولة الدنمارك

تم تحديد التوازن الهيكلي للموازنة كمقياس في تخطيط ومراقبة السياسة المالية بموجب القانون، وفي عام 2014 أدخلت على الموازنة سقوفاً ملزمة ومتعددة السنوات للإنفاق الحكومي، ويتم الإبلاغ عن معطيات الأداء على مبدأ طوعي. ويتم تقديم معطيات الأداء مع وثائق الميزانية كمعلومات أساسية للمساءلة والحوار مع المشرعين والجمهور حول قضايا السياسة المالية العامة، والسلطة البرلمانية في دولة الدنمارك قوية والسلطة التشريعية لديها صلاحيات واسعة غير مقيدة لتعديل الميزانية. كما يتوفر طاقم عمل متخصص في لجنة الموازنة للبرلمانيين للحصول على المشورة المتخصصة للميزانية العام. (بال وآخرون، 2019).

الشفافية

يتاح للجمهور الوصول لتقارير الميزانية العامة بكل سهولة عبر بوابة بيانات الميزانية على الإنترنت، حيث توفر أدلة المواطنين حول الإنفاق العام على المدى المتوسط وتقرير التنفيذ في منتصف العام، بالإضافة إلى إمكانية مشاركة أصحاب المصلحة بشكل غير رسمي في المناقشات، واجتماعات لجنة الميزانية والمالية وفي بعض الأحيان تكون مفتوحة للعامة.

أهم ميزات السياسة المالية في الدنمارك

- يتم إعداد الميزانية على أساس الاستحقاق ويتم إعداد الميزانيات التكميلية ونشرها علناً.
- تستخدم الوزارات معلومات الأداء والفعالية لتقييم الأداء.
- يقوم المجلس الاقتصادي الدنماركي بتقييم المخاطر المالية والاستدامة طويلة الأجل سنوياً.
- الجودة والتدقيق من مكتب التدقيق الوطني الدنماركي ورقابة الامتثال على الإنفاق والمراجعة المالية.

أثر الرقابة المالية في الدنمارك على معدل النمو وتنويع مصادر الدخل والبطالة

يتضح من الشكل رقم 15 أن احتلال الدنمارك المركز الأول عالمياً في مجال الرقابة المالية ومحافظتها على الصدارة قد انعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في البلاد، وهذا ما يؤكد على كفاءة الإنفاق الحكومي في توجيه الإنفاق العام للمشاريع والبرامج التي تدعم التنمية المستدامة كان اتزان ومحافظة على معدل نمو ثابت حوالي 3% باستثناء عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 والتي تعتبر استثناءً لكل دول العالم.

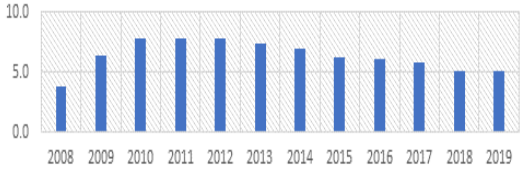

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 17 معدل البطالة في الدنمارك

كما يتضح من الشكل رقم 17 التحسن الملحوظ في معدل البطالة في الدنمارك حيث انخفضت من حوالي 8% في عام 2011 لتصل إلى 5% في عام 2019، وهذا ينسجم مع متانة الرقابة المالية للدولة والتي أثرت إيجاباً على توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية والإنتاجية مما يزيد من خلق فرص عمل وتحقق استدامة التنمية. كما أسهمت كفاءة الرقابة المالية في تنويع مصادر

الدخل في البلاد كما يظهر من الجدول رقم 2، وقد شكل قطاع الخدمات القطاع الرئيس يليه قطاع الصناعة ثم القطاع النفطي والقطاع الزراعي أخيراً، ويعطي ثبات المؤشرات دلالة على إحكام أنظمة الرقابة وتكاملها.

قامت دراسة (جينيروب وآخرون، 2007) بعنوان الأداء الفعال للميزانية العامة في الدنمارك من خلال المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التقييمات والتقارير، باستكشاف التطور الحالي لنظام إدارة وتقييم الأداء المالي في الحكومة المركزية الدنماركية. وتوصلت الدراسة إلى أن معلومات الأداء تزيد من المساءلة على جميع مستويات الإدارة العامة والحكومية لتحسين الكفاءة الانضباط المالي الكلي، وأثبتت استراتيجيات الكفاءة المستحدثة في الإدارة المالية أنها فاعلة لتحسين الجودة ومتابعة الأداء في الوزارات.

جدول رقم (2)
تنويع مصادر الدخل في الدنمارك

Characteristic	Agriculture	Industry	Services
2020	1.31%	21.17%	64.55%
2019	1.22%	21.2%	64.69%
2018	1.03%	20.82%	64.92%
2017	1.3%	20.74%	64.91%
2016	0.96%	20.67%	65.15%
2015	0.96%	19.99%	65.83%
2014	1.38%	19.79%	65.6%
2013	1.3%	20.06%	65.15%
2012	1.65%	20.4%	64.28%
2011	1.31%	20.25%	64.73%
2010	1.2%	19.7%	65.39%

Source https://www.statista.com/statistics/378575/singapore-gdp-distribution-across-economic-sectors/

التجارب العربية المتميزة في مجال الرقابة المالية

حاولت معظم الدول العربية تدارك وضعها المالي، بإدخال تغييرات في قوانينها وأنظمتها وذلك بتحسين نظم النفقات والرقابة على المال العام. ويتضح من الشكل 18 تحسن مؤشرات سياسات المالية ومكافحة الفساد في بعض الدول في الآونة الأخيرة، في كلٍ من السعودية والأردن وقطر وعمان والإمارات حيث حصلت الأخيرة على المرتبة الأولى عالمياً في كفاءة السياسة المالية، إلى جانب المرتبة السابعة في كفاءة الإدارة المالية في القطاع العام، حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2012 الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا والتصنيف الدولي للدول العربية الأقل فسادا، ويتكون مؤشر كفاءة الإدارة المالية في القطاع العام من بيانات الفائض والعجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الدرجة	اسم البلد/الإقليم	الرتبة	الدرجة	اسم البلد/الإقليم	الرتبة
70	الإمارات العربية المتحدة	23	41	الكويت	78
62	قطر	33	36	البحرين	99
61	إسرائيل	34	35	الجزائر	105
52	عُمان	53	35	مصر	105
49	الأردن	58	28	إيران	138
49	المملكة العربية السعودية	58	28	لبنان	138
43	المغرب	73	18	العراق	168
43	تونس	73	17	ليبيا	170
			14	اليمن	176
			13	سوريا	178

المصدر: تقرير مؤشر مدركات الفساد، منظمة الشفافية الدولية ،2018

الشكل رقم 18 الدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد لسنة 2018

تجربة الرقابة المالية في دولة الأردن:

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمشاركة:

حصلت الأردن على نتيجة 61 من مائة في معيار شفافية الموازنة ضمن مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2019، وهذا يشير إلى أن الدولة تنشر بيانات كافية لدعم النقاش العام حول الموازنة العامة. وقد حافظ الأردن بهذه النتيجة على المرتبة الأولى على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019. تم كذلك إصدار وثيقة دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2021 التي من خلالها يتم تقوية قنوات الاتصال وتقوية الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، وتعزيز المشاركة الواعية في شؤون الموازنة العامة. وتعبر الوثيقة عن التزام الدائرة بتعزيز الشفافية حول حجم وهيكل إيرادات الدولة ونفقاتها. وهناك اهتمام كبير في الأردن بـ مكافحة الفساد حيث وضعت تشريعات قانونية للحد من الفساد وغسيل الأموال، بالإضافة إلى وضع أجهزة كديوان المظالم والذي كان يسمى ديوان الرقابة والتفتيش الذي شكل عام 2008، والذي ينظر في الشكاوى وكذلك هيئة مكافحة الفساد التي تشكلت عام 2006 والتي تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري (الكعيبر، 2013).

تعزيز الرقابة المالية:

تم إقرار قانون تنظيم الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية لسنة 2021، بهدف توفير التغطية القانونية لمراحل تحضير وإعداد وتنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج. وتهدف إلى تنظيم إدارة

المال العام، وتحديد مسؤوليات الجهات الرسميّة ودورها. بالإضافة إلى وضع أسس كفيلة بإعداد قانون الموازنة العامة وتنفيذهما والرقابة عليهما بشكل يلائم الإطار الكلي للاقتصاد الوطني وتعزيز الاستقرار المالي ودعم الشفافية في الموازنة العامة وتوسيع نطاق نشر البيانات والتقارير المالية لتشمل جميع المؤسسات العامة. ولقد ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية في القطاع العام الأردني مع تزايد الحرص على حماية أصول الوزارات من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام وكان ذلك من خلال استهداف الرقابة لكل من البيانات المالية المعتمد عليها عند اتخاذ القرارات ورسم السياسات والخطط المستقبلية والتحقق من الاستخدام الأمثل لموارد الوزارات، والمراقبة المالية السابقة واللاحقة والشاملة أو الجزئية على الأداء المالي وإجراءاته، واستخدام الوسائل المحوسبة في النواحي المالية والإدارية لضمان الدقة وتوفير الضوابط الرقابية لحماية المال العام من أي تلاعب. (غنيمات وصيام، 2011).

أثر الرقابة المالية في الأردن على معدل النمو وتنويع مصادر الدخل والبطالة:

بالرجوع للشكل رقم 15 يظهر التزام الدولة بمستوى إيجابي ثابت للرقابة المالية خلال أخر خمس سنوات رافقه ثبات في معدل النمو عند 2% تقريباً، مما يشير إلى أن الإنفاق العام في الأردن يدار بكفاءة عالية، مما ساهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي حيث يتجاوز فيها نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي الحد الأمثل للإنفاق. على سبيل المثال، توصلت دراسة الحجايا وآخرون (2017) أن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي بلغت 4.31 % خلال السنوات 2010-2013 مما ساهم في النمو الاقتصادي، وعملت الدولة في السنوات الأخيرة جهوداً معتبرة لترشيد الإنفاق من خلال تحديد سقوف موازنات ومتابعة تقييم أداء البرامج والمشاريع والأنشطة بما يحقق التنمية. وتوصلت عدة دراسات وتقارير دولية إلى أن ضوابط الرقابة لها تأثير لضبط الإنفاق والحد من الهدر ولها دور في تحديد صلاحيات ومرجعيات الإنفاق الحكومي. كما يظهر الشكل 19 تحسن في معدل البطالة في عام 2019 بعد الارتفاع في عام 2018، وقد كشفت دراسة خليل العليمان (2017) بعد اختبار الصلة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن خلال فترة 2000-2014 إلى وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق الحكومي أي أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي قلت نسبة البطالة، وهذا ما يؤكد كفاءة الإنفاق العام في خفض معدل البطالة متزامناً مع تحسن الرقابة المالية ومبيناً أثرها الإيجابي في ذلك وقد يكون هناك عوامل أخرى. وفيما يخص تنويع مصادر الدخل، تعتمد الأردن على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات وهذا ما جعل حجم الصادرات الأردنية متنوع كما يظهر في الشكل رقم 20، ويتسق هذا الثبات في تنويع مصادر الدخل مع محافظة الأردن على معدل جيد للرقابة المالية مما يدعم التأثير الإيجابي للرقابة المالية على كفاءة الإنفاق لخلق استدامة مالية.

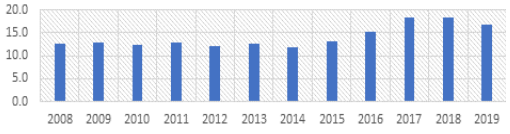

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 19 معدل البطالة في الأردن

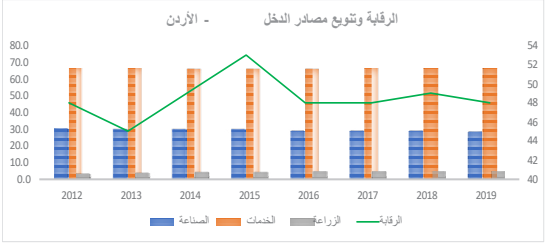

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

شكل رقم 20 تنويع مصادر الدخل في الأردن

وقد بذلت الدولة جهود للتعزيز من السياسات التي تتعلّق بدور الصناعات المحلية والعمل على تطوير متطلبات جودة الاستثمار في البحث والتطوير وهذا يعتبر دوراً مهماً في النمو الاقتصادي. (السواعي وآخرون، 2021).

تجربة الرقابة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة:

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطبيق عدة مبادرات وتشريعات بهدف تعزيز السياسة المالية الحكومية، التي من شأنها تحسين أداء كفاءة الموازنة العامة من حيث كفاءة الإنفاق وتطوير النظم والإجراءات المالية.

الرقابة المالية والتشريع القانوني

عرفت دولة الإمارات عملية تحديث خاصة في مجال التنظيم الهيكلي والنشاط الإداري، واستناداً إلى الدستور فقد صدر قانون لسنة 1976، بإنشاء ديوان المحاسبة وفي سنة 2011 صدرت تعليمات من الحكومة بإعادة تنظيم ديوان

المحاسبة، ويختلف ديوان المحاسبة في دولة الإمارات عنه في بعض الدول التي تعتبر ديوان المحاسبة هيئة قضائية، كالجمهورية اللبنانية والتي تعتبر وجود أنظمة ذات كفاءة في الرقابة المالية من الأمور الأساسية لتحقيق الأهداف والبرامج المحددة. وحرص المشرع في دولة الإمارات منذ إنشاء ديوان المحاسبة على توفير الاستقلالية للديوان وقدم له الضمانات اللازمة للمحافظة على استقلاليته عن السلطة التنفيذية وظيفياً ومالياً. وتمثل التقارير أداة لعمل الديوان حيث يقدم معلومات قيّمة للجهات المسؤولة والمستفيدة، بالإضافة إلى الوقوف على نتائج العمل الرقابي والتدقيق للأوضاع المالية، سواء كانت هذه الجهات قطاعات حكومية أو جهات قضائية أو برلمانية. (النقبي، يوسف عبد الله سعيد. 2018).

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والرقابة

كما يظهر في الشكل رقم 15 فقد حققت الإمارات مستوى متميز ومتطور في الرقابة المالية حيث أرتفع مؤشر الشفافية والرقابة المالية من 59 في عام 2008 وصولاً إلى 71 في عام 2019 وكان متوسط النمو3% تقريباً، وهذا مؤشر على أثر الرقابة المالية والشفافية على الحفاظ على مستوى نمو إيجابي يعكس الكفاءة في توجيه الإنفاق الحكومي للمشاريع والبرامج الحيوية التي تساهم في خلق تنمية مستدامة. كما تؤكد السلطات الإماراتية أن حالات الفساد تراجعت، تزامنا مع سياسة المؤسسات الحكومية وكفاءتها في حماية المال العام عبر أساليب مختلفة ومتطورة. وذكرت الإمارات أنها استطاعت أن تصل لمؤشر عالٍ واحتلت بذلك ترتيبا متميزاً في المؤشر العالمي للشفافية ومكافحة الاحتيال، بفضل استراتيجية عامة للدولة والتي تتماشى مع رؤية 2021، والتعاون مع منظمات دولية كالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الإنتوساي).

ويتضح من الشكل رقم 21 انخفاض معدل البطالة من 2.7 في عام 2008 ليصل إلى 2.1 في عام 2019 مما يفيد بوجود علاقة عكسية بين الرقابة المالية والبطالة أي كلما زادت الرقابة المالية انخفض معدل البطالة مما يؤكد على تأثير كفاءة الرقابة على توجيه الإنفاق الحكومي بكفاءة للبرامج والتدريب والابتكار مما ساهم في خلق فرص وظيفية ومخرجات تعليمية مؤهلة. ومع اكتشاف النفط توسع اقتصاد دولة الإمارات وأصبح قطاع النفط يشكل أكثر من 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سمح للحكومة بالإنفاق على البنية التحتية والتعليم وخلق فرص العمل، وتشير التقارير نجاح السياسة التي سلكتها الإمارات في خلق اقتصاد متنوع ونمو اقتصادي خارج مصادر نفطية وخاصة في ظل تأرجح أسعار النفط. وحرصت الإمارات على التطوير ورفع الإنفاق الحكومي على مشروعات لدعم البيئة الاقتصادية وتوجيه الإنفاق الاستثماري لتنشيط القطاعات غير النفطية، لاسيما الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات والطاقة البديلة كما يظهر في الشكل رقم 22 حيث أصبح القطاع غير النفطي يمثل 71% من الناتج المحلي متناغماً مع ارتفاع مستويات الرقابة المالية ومؤكداً على الأثر الإيجابي، وأشار له زغاشو ودهان (2017). وفي هذا الشأن استهدفت دراسة كنعان وآخرون (2005) الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دولة الإمارات وكانت المنهجية دراسة مقارنة، واستخلصت الدراسة معوقات الرقابة المالية في الإمارات وأهم أسبابها، واقتراح الوسائل والحلول الرقابية للحد من هدر المال العام وحمايته.

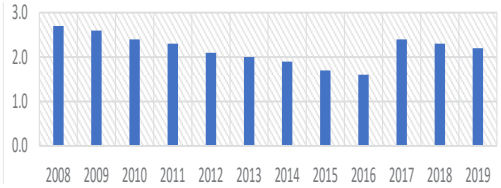

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 21 معدل البطالة في الإمارات

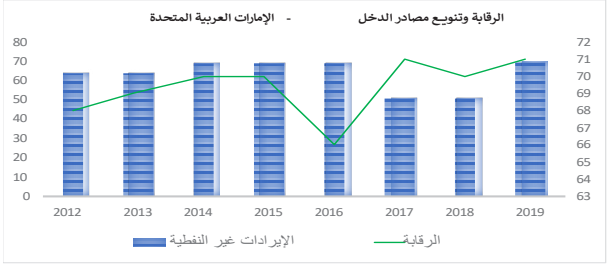

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد في الإمارات

الشكل رقم 22 معدل البطالة في الإمارات

ملخص للتجارب الدولية

أظهرت **سنغافورة** أنها من أكثر الدول من حيث كفاءة الرقابة المالية من خلال الإجراءات والآليات القانونية والتشريعية إضافةً أن لديها أقوى أجهزة رقابة مالية على مستوى العالم من حيث تركيزها على الاستقلالية والفصل بين المسؤوليات والسلطات، ومن أهم مخرجات هذه التجربة المساهمة في تطوير المؤشرات الرئيسة للاقتصاد السنغافوري،

وخلق علاقة متوازنة بين الإنفاق العام والتطور الهائل في النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة وكذلك الاستثمار في مشاريع إنتاجية مما سمح بخلق فرص عمل جديدة. وتعد دولة **الدنمارك** من أهم الدول التي أحرزت التوازن الهيكلي للموازنة وتطوير تخطيط ومراقبة المالية واعتماد سقوفاً في الميزانية العامة لتحسين كفاءة الإنفاق، كما تتميز هذه التجربة بالأداء المتميز من حيث المساءلة المالية والشفافية. كما تتميز تجربة **الأردن** تتميز تجربة **الأردن** بالاهتمام بتطوير تشريعات قانونية ووضع أجهزة رقابية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى التأكيد على شفافية الموازنة العامة، ومن أهم مخرجات هذه التجربة، الاهتمام بنشر معلومات كافية لدعم الحوار حول الموازنة العامة، والتحقق من الاستخدام الأمثل للاعتمادات في الوزارات، بالإضافة لاستخدام أنواع مختلفة للرقابة لترشيد الإنفاق العام وقياس الأداء. وتعد تجربة **الإمارات** من أفضل التجارب العربية في تطوير الإجراءات والتشريعات وتحديثها لرفع كفاءة الرقابة المالية حيث نجحت الإمارات في تحسين ضبط الموازنة العامة وكفاءة الإنفاق العام، ومن أهم مخرجات هذه التجربة المساهمة في وجود أنظمة رقابية ذات كفاءة متميزة لتحقيق الأهداف وتوفير استقلالية لديوان الرقابة، بالإضافة لاستخدام أساليب متطورة للتحقق من حالات الفساد وخلق تنوع اقتصادي من خلال الحصول على مداخيل خارج النفط بنسبة 70%. وكان لكفاءة الإنفاق انعكاس إيجابي اقتصادي وتخفيض معتبر في نسبة البطالة.

جدول رقم (4)
كفاءة الرقابة المالية على الموازنة العامة و أثرها على كفاءة الإنفاق في المملكة في ضوء التجارب الدولية

إجراءات وتدابير لتعزيز كفاءة الرقابة المالية	الوضع الحالي		
	مفعلة	بحاجة إلى تحسين	غير مفعلة
أجهزة الرقابة المالية			
-عدم التداخل والازدواجية		✓	
-جهاز الرقابة المالية عضو في منظمة الانتوساي	✓		
- التحسين المستمر للتشريعات و القوانين التي تخص الرقابة المالية		✓	
- التطبيق الشامل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة عملياً في الأداء المالي و عمليات رقابة الامتثال		✓	
الشفافية والمشاركة			
-وصول الجمهور إلى معلومات المالية		✓	
- جودة بيانات المالية بغرض تعزيز الحوكمة		✓	
-عرض الإيرادات والنفقات بالتفصيل			✓
-نشر المعلومات حول تطورات المالية العامة	✓		
كفاءة الإنفاق			
-التحول إلى إطار متوسط الأجل للميزانية لتعزيز صنع القرارات المالية		✓	✓
-وضع تقديرات مسبقة للبرامج الجديدة وتحديد التكلفة			✓
-فصل قرارات الإنفاق عن التقلبات للإيرادات النفطية			✓
-تفعيل صلاحيات لأجهزة الرقابة لتحديد ومراجعة المشاريع الهادفة و الغير الهادفة.	✓		
محاربة الفساد	✓		
-إنشاء هيئة الرقابة ومكافحة الفساد		✓	
-استقلالية هيئة الرقابة ومكافحة الفساد			
-التحقيق في استخدام السلطة من قبل المسئولين			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملخص التجارب الدولية

ومن خلال استعراض هذه التجارب الدولية يمكن تعزيز كفاءة الرقابة المالية على الميزانية العامة في المملكة وأثرها الايجابي في كفاءة الإنفاق كما في الجدول رقم 4:

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الرقابة المالية على الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية وأثرها على كفاءة الإنفاق، وقد حققت الدراسة هدفها، فمن خلال تحليل مخرجات الدراسات السابقة ومستخلص التجارب الدولية للدول المختارة ومقارنتها بالأداء الرقابي المالي في المملكة، توصلت الدراسة لعدد من النتائج تمثلت في أن الرقابة المالية على الميزانية في مراحلها المختلفة تحتاج لمزيد عناية وتطوير، والذي يدل عليه عدم الانضباط المالي وعدم كفاءة تخصيص الموارد مما أدى إلى غياب تأثيرها على كفاءة الإنفاق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، كذلك عدم تفعيل التشريعات المستحدثة بشكل متقن انعكس على ضعف في الأداء الرقابي للمراجعة الداخلية والخارجية، كذلك الضعف في تأثير الرقابة المالية على تقييم البرامج والمشاريع الحكومية وتحديد الأولويات أدى إلى عدم ظهور تأثير للرقابة المالية على معدل البطالة في إشارة لعدم كفاءة الإنفاق الحكومي في هذا المجال. كذلك عدم التوازن الأمثل بين الصلاحيات التنفيذية والرقابة التشريعية ونقص الشفافية بشأن نشر بيانات مفصلة للميزانية وفي الوقت المناسب وعدم تمكين الجمهور أو حتى المتخصصين منهم من المشاركة في عملية الموازنة وفي عمليات التدقيق والرقابة، كل ذلك أضعف من دور الرقابة على كفاءة الإنفاق. كما يلاحظ عدم ربط الصرف بالأداء الفعلي للمشاريع والبرامج، وعدم وجود آلية للرقابة على الصرف من خارج الميزانية.

كان هناك علاقة ايجابية بين الرقابة المالية وتنويع مصادر الدخل مما يشير إلى إحراز تحسن في تطوير قطاع مالي يتسم بالتنوع في ظل كفاءة الأجهزة الرقابية على الأنظمة الجديدة خاصة ما يتعلق بالضرائب، وهذا يدل على أحد الجوانب المشرقة من الآثار الإيجابية لبرامج رؤية المملكة 2030.

التوصيات

بناءً على ما تم التوصل إليه حول أثر الرقابة المالية على كفاءة الإنفاق في المملكة العربية السعودية، وفي سبيل إيجاد السبل الملائمة والعملية لتعزيز كفاءة الرقابة المالية، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

- استقلالية الجهاز الرقابي مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية والعمل على تكامل عمل أجهزة الرقابة في المهام والصلاحيات، وتطوير المهارات الرقابية للعاملين في الأجهزة الرقابية، وهذا يساعد في خلق نظام رقابي متنوع ومستقل يعزز الكفاءة وتنمية المسؤولية الرقابية ومبدأ المساءلة والشفافية والمشاركة.
- استشارة السلطة التشريعية في الموازنة المقررة حول كل النفقات المتوقعة وغير المتوقعة من اجل تعزيز الرقابة وتحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي، لتحقيق تنمية مستدامة.
- أن يكون هناك إدارة مالية متمكنة وقوية لتوفير توقعات عائدات الموارد، وتحديد المخاطر المالية على جانبي الإيرادات والنفقات على حد سواء؛ وتقييم البرامج المنتجة والهادفة، مع أهمية إنشاء مركز قياس أداء الأجهزة الحكومية، الذي بدوره سيساعد في تطويق الفساد.
- إيقاف الصرف من خارج الميزانية وربط الصرف بالأداء الفعلي للبرامج والمشاريع، وضرورة بناء نظام آلي متكامل للرقابة يربط الأجهزة الرقابية بالجهات الحكومية ويسرّع إصدار التقارير المالية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- آل الشيخ، حمد بن محمد بن حمد. (2002). العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاقنر شواهد دولية. ***مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية***. مج 14، ع 1، 135-160.
- البسام، بسام عبدالله. (2018). ***مدى كفاءة وفاعلية أنظمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية***. مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- البسام، بسام عبدالله. (2019). ***إدارة المالية العامة حوكمة وتخطيط مالي***. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- البسام، بسام عبدالله. (2020). حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. ***مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية***. مج17، ع2، 175-209.
- الحجايا، سليم سليمان مطلق، عدينات، محمد خليل. (2017). الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة 1985 - 2014. ***المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية***. مج4, ع2.
- حشيش، عادل أحمد. (1992). ***أساسيات المالية العامة***. دار النهضة العربية.
- دراز، حامد عبد المجيد. (2000). ***مبادئ المالية العامة***. مركز الإسكندرية للكتاب.
- الرفاعي، خليل ووشاح، سليمان ووشاح، محمود. (2013). ***مبادئ المحاسبة الحكومية***. عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.
- زغاشو م، دهان م. (2017). دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي - اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا. ***مجلة العلوم الإنسانية***.ص. 69–86.
- السلطان، سلطان بن محمد بن علي. (2003). ***المحاسبة الحكومية***. الرياض: دار وابل للنشر
- السواعي، خالد محمد مصطفى، العجلوني، سامح عاصم. (2021). تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الأردني. ***المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية***. مج8, ع1، 17 - 29.
- الشريف، محمد عبد الله. (1986). ***الرقابة المالية في المملكة العربية السعودية***. الرياض المملكة العربية السعودية.
- الشمري، وافي بن سعد بن تاشي. (2019). متطلبات تفعيل دور الموازنات التقديرية في دعم وظيفتي التخطيط والرقابة على مستوى الوحدات المحلية دراسة تطبيقية على بلديات المملكة العربية السعودية. ***المجلة العربية للإدارة***. المجلد 30، العدد2.
- عاشور، أحمد صقر. (1979). ***الإدارة العامة***. دار النهضة العربية.
- العامري، ابتسام محمد. (2018). التجربة التنموية في سنغافورة. ***مجلة بحوث الشرق الأوسط***. العدد الخامس وأربعون.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، والنفيعي، ريا محمد. (2020). مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة. ***مجلة الاقتصاد والمالية***. مج.6 ع2، 1 - 27.
- عبد القادر، جلال. (2016). الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة الجزائر .***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: جامعة زيان عاشور بالجلفة***. ع29، .96 .88
- عصفور، محمد شاكر. (2022). ***أصول الموازنة العامة***. ط9. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- العليمات، خليل عمران محمد. (2017). العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الأردن. ***أطروحة دكتوراه***. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. الأردن.
- العموري، محمد رسول. (2005). ***الرقابة المالية العليا***. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت لبنان.
- غنيمات، عبد الله عقلة، وليد زكريا صيام. (2011) .العوامل المؤثرة في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد7، العدد4.
- الكعبير، محمد خالد. (2013). مدى ملاءمة إجراءات ديوان المحاسبة الأردني لمكافحة الفساد. ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الكفراوي، عوف محمود. (1989) .***الرقابة المالية***. مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر.

- كنعان، نواف سالم. (2005). الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة. ***مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية***. مج. 2، ع. 2، ص. 89-149.
- مسعد، محمد والخطيب، خالد وإبراهيم، إيهاب. (2009) ***المحاسبة الحكومية*** . عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- النقبي، يوسف عبد الله سعيد. (2018). دور ديوان المحاسبة في مراقبة تنفيذ الموازنة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية.
- الهويمل، سعد بن محمد. (2019). ***المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية***. مركز البحوث والدراسات، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- يحيى، صفاء أحمد وعبد الله، طالب حميد. (2018). مدى التزام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتطبيق معيار الانتوساي .3000***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية***. مج. 24، ع. 108، ص. 539-564..
- تقرير التقييم العالمي للجهاز الأعلى للرقابة. (2017). تنمية الإنتوساي
- المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن الرقابة المالية دليل إعمال المعيار. (2018). مبادرة تنمية الانتوساي
- موقع البنك الدولي https://www.worldbank.org
- موقع البنك المركزي السعودي https://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
- موقع الخطة الإستراتيجية 2017-2022.المنظمة الدولية للأجهزة العليا ـ للرقابة المالية العامة والمحاسبة https://www.intosai.org/fileadmin/downloads/about_us/Overview/EN_INTOSAI_Strategic_Plan_2017_22.pdf
- موقع الديوان العام للمحاسبة https://www.gca.gov.sa/
- موقع الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من أجل النزاهة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (2019). منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. https://www.oecd.org/gov/ethics/corruption-risks-internal-control-mena-AR.pdf
- موقع مؤشر الميزانية المفتوحة https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/rankings
- موقع وزارة المالية https://www.mof.gov.sa/Pages/default.aspx

المراجع الأجنبية

- Albassam, Bassam A. (2020). A model for Assessing the Efficiency of Government Expenditure, Cogent Economics & Finance, 8:1, 1823065, DOI: 10.1080/23322039.2020.1823065.
- Almahuzi, A. S. (2020). *Factors Impacting the Effectiveness of Internal Audit in the Saudi Arabian Public Sector* (Doctoral Dissertation, Victoria University).
- As'ad, I. A. (1982). *Government Budgeting and its Control in Saudi Arabia* (Doctoral dissertation, The Claremont Graduate University).
- Bal, D. N. K., & Bal, O. E. C. D. (2019). Budgetary Governance in Practice: Denmark.
- Ginnerup, R., Jørgensen, T. B., Jacobsen, A. M., & Refslund, N. (2007). Performance budgeting in Denmark. OECD Journal on Budgeting, 7(4), 67-90.
- Siew, M. Y. C. (2019). Power of the Purse in Singapore: Who Controls the Controllers? (Doctoral dissertation, Harvard Law School).
- Danish Economic. (2017). Council Economy and Environment. https://dors.dk/files/media/rapporter/2017/M17/m17_summary.pdf
- https://www.idi.no/elibrary/global-sai-stocktaking-reports-and-research/2017-global-sai-stocktaking/787-global-sai-stocktaking-report-2017-arabic/file
- https://www.idi.no/elibrary/professional-sais/issai-implementation-handbooks/handbooks-arabic/747-financial-audit-issai-implementation-handbook-version-0-arabic/file

Financial Control on Public Budget and its Impact on the Efficiency of Spending in Saudi Arabia

Mohammad Marzouq Muayed Al-Ghamdi
Philosophy in Public Administration,
Public Finance Management Track,
Department of Public Administration,
College of Business Administration,
King Saud University, Riyadh.
Mohammed.alrefaye@gmail.com

ABSTRACT

This study aimed to determine the extent of the impact of financial control on the efficiency of public spending in the Kingdom of Saudi Arabia to regulate corruption, reduce waste of public funds, enhance transparency, and assess the effectiveness of current financial control legislation and agencies, and the procedures included therein, to understand their responsiveness, efficiency, and their impact on diversifying income sources, reducing unemployment rates, and their effect on economic growth through the analysis and study of international and local reports and indicators regarding financial control. Additionally, this study reviews the most distinguished international experiences in financial control and how to benefit from them to enhance the efficiency of control over the implementation of the general budget in the Kingdom. This study adopts the descriptive-analytical approach to reveal the effectiveness of current financial control over the public budget in the Kingdom of Saudi Arabia, and its impact on the efficiency of spending, relying on three important indicators that represent the growth rate, unemployment rate, and diversification of income sources, through the review and analysis of international and local reports and indicators during the period covered by the Open Budget Index in the Kingdom, starting from 2008 to 2020, and predicting the years in which the report was not issued by relying on the numbers of the last announced year during this period. The study revealed the necessity of financially and administratively independent financial control agencies, granting them the necessary powers to carry out their tasks, making all administrative levels accountable, with the need for continuous updating of financial control legislation and laws in the Kingdom, activating what has recently been introduced of systems, working on integrating control agencies, in addition to the importance of exercising preventive control before preparing the budget to avoid budget deficit crises and preserve public funds. The researcher believes, through what has been discussed, that this study provides a valuable contribution to the development of financial control policies in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: *Financial Control, Accountability, Spending Efficiency, General Budget.*